الفصل عما قبله والمراد بالصحيح ما كان صحيحا في اصله فيندرج
نحو السلق واختيار تعريف الصحيح بسلامته عن التغيير فيليق بلو نحو
معتبا ثابتقرر في الماضي بسبب الحاق الضمائر والمستقبل بفتح الباء
على المشهور والقياس يقتضي كسرها لانه زمان آت فيليق ان يعتبر
عنه بصيغة الفاعل كالماضي وكان فتح الباء لان زمان الى ل
يستقبله فهو مستقبل بالفتح لكن الادنى الكسر لذا ذكره التفتازاني
ويتفرق في الامر والنهي يندرج فيهما الغائب والحاضر من المعروف
والمجهول اي من معروف هذه الاربعة ومجهولها على اربعة عشر وجها
اي صيغة وهي الكلم باعتبار هيئاتها من الحركة والسكون و
الحروف ان قلت ان تثنية المخاطب مع المخاطبة متحد فكان صيغة
فتكون الصيغ ثلثة عشر قلت انهما مختلفتان تقديرا فان
صيغة المفرد معتبرة في تقديره فرقا والتغاير التقديري والا عبارى
كاف في التعدد ولولا الاعتبار لما تفقت صيغ الافعال الى لذا
فانها بجعل الضمائر اللاحقة بها جزءا منها اعتبارا نظرا الى
احتياج الافعال الى الفواعل واحتياج الضمائر الى ما تتصل
في الوجود كاحتياج الكل الى الجزء ويجعل المجموع صيغة اصلية في
كلمة واحدة اعتبارا حتى لا يجوز توالي اربع حركات فيها

ثلثة

ثلثة للغائب وثلثة للغائبة وثلثة للمخاطب وثلثة للمخاطبة
اسقط التاء في العدد الذي معدوده مؤنث بحمل مسئلة على
التانيث ووجهان للمتكلم لان كل من الوجهين للمتكلم
عرف التصريف في الافعال احد الوجهين يشاركه المتكلم غائبا
او مخاطبا لكن يغلب المتكلم على مشاركه فينسب الصيغة اليه رجلا
كان ذلك المتكلم او امرأة يعني لا يوضع لكل نوع من صيغة
على حدة كما وضعت للغائب والمخاطب حتى يصير مثلهما ستة
وجوه لان المتكلم يرى في اكثر الاحوال او يعلم بصوته انه مذكر
او مؤنث فالتحقق بالوجهين منه واما اشتباه الصوت
فنادر لا يبنى عليه الاحكام او يعلم بصوته في الافعال الاربعة مشترك
في التصريف المذكور معلوما او مجهولا غير انه الضمير للشان لا يأتي
الوجهان اللذان للمتكلم في المعروف من الامر والنهي لان طلب
الفعل او تركه عن نفسه غير محتاج الى العبارة لانه تعهم ما في باله
الى آخره نعم قد يخاطب المتكلم الانسان نفسه بالعبارة لكن بطريق التجريد
اي بان ينتزع من نفسه مخاطبا وذلك امر اعتباري لا يقدح
فيهما ذكر او نقول عدم اتيانهما لكراهة طلبه عن نفسه الفعل
وان ينزل نفسه منزلة غيرها واما ما جاء باللام مثل قوله